الراصد

شؤون عربية

2016/06/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

تقديرات إسرائيلية: الأردن يمهد لاستعادة نفوذه في الضفة 3

حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية؟ 4

آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط!..... 5

أنكون على موعد مع الهزيمة؟ 8

مأزق معسكر سياسي: طريق العنف (4-5)..... 11

أسامة الصغير لـ"العربي الجديد": التحالف مع "نداء تونس" مستقر..... 13

سليماني وتفجير المخابرات الأردنية.. تصريح واتهامات تثير الشكوك..... 14

تقديرات إسرائيلية: الأردن يمهد لاستعادة نفوذه في الضفة

صالح النعامي العربي الجديد 2016\6\7

ترصد مراكز تقدير استراتيجي إسرائيلية ما تعتبره مؤشرات على رغبة الأردن في بناء نفوذ سياسي له في الضفة الغربية تمهيداً لإعادة ارتباطه بالضفة، عبر إقامة قنوات اتصال مباشرة مع قيادات محلية فلسطينية، كما كانت عليه الأمور قبل قرار فك الارتباط عن الضفة، الذي اتخذه الملك السابق حسين عام 1986.

وتحدث مركز "يروشليم لدراسة المجتمع والدولة"، الذي يرأس مجلس إدارته وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري غولد، عن عدة تطورات، رأى أنها تدل على هذه الرغبة. ففي ثلاث أوراق نشرها خلال الأسبوعين الماضيين، أشار المركز إلى أن الأردن اختار أن يبدأ في استعادة نفوذه في منطقة جنوب الضفة الغربية، لا سيما في منطقة الخليل ومحيطها، عبر بناء قنوات اتصال مباشرة مع المؤسسات المهنية والروابط العشائرية هناك، وذلك من خلف ظهر السلطة الفلسطينية.

وذكر المركز أن العاصمة الأردنية عمان، احتضنت الأسبوع الماضي أول مؤتمر لممثلي عشائر الخليل، الذين يقيمون في الضفة الغربية والأردن، وحضر المؤتمر 3 آلاف ممثل. ولفت المركز إلى أنه على الرغم من أن منظّمي المؤتمر قد "ادعوا بأنه نُظّم لدواعٍ اجتماعية، إلا أن الجهات التي أشرفت على تنظيم المؤتمر والمكان الذي عقد فيه، يدلان على أن للدوائر الرسمية الأردنية دوراً رئيسياً في تنظيمه". وأشار المركز إلى أنه تم عرض النشيد الوطني الأردني في بداية المؤتمر، الذي عقد تحت العلم الأردني، في حين غاب النشيد والعلم الفلسطينيان.

كما لفت المركز إلى أن مؤتمراً عشائرياً آخر لقبائل الخليل على ضفتي النهر سيُعقد قريباً في الخليل، بحضور ممثلين من الأردن. وتحدث المركز عن أنه سبق أن توجّه مطلع الشهر الماضي وفد يمثّل تجار الخليل لمقابلة نظرائهم في الأردن. ووفق المركز، فإن ما يدل على "الطابع السياسي" لتحرك التجار في الخليل، حقيقة أن من رأسه كانت شخصيات من حركة "فتح" على خلاف مع قيادة الحركة ورئاسة السلطة الفلسطينية في رام الله.

واعتبر المركز أن التحركات التي قام بها ممثلو العشائر والمؤسسات المهنية "تأتي في إطار سعي الأردن لبناء ثقل سياسي داعم له في الضفة، تكون نواته في الخليل"، لافتاً إلى أن هذا الحراك يأتي في ظل توتر سياسي غير مسبوق بين الأردن والسلطة الفلسطينية. وزعم المركز أنه نظراً لارتفاع وتيرة التوتر بين عمان ورام الله، فقد طلبت الحكومة الأردنية من إسرائيل أخيراً استثناء السلطة الفلسطينية من المشاركة في المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تم التوافق على الشروع فيها سابقاً، ليقتصر طابع هذه المشاريع على الطابع الثنائي.

ووفق المركز، فإن الأردن يتهم أوساطاً في السلطة الفلسطينية بالقيام بدور في "تأجيج" المعارضة لفكرة نصب كاميرات مراقبة في أرجاء المسجد الأقصى بناء على اتفاق مع إسرائيل، وهي الفكرة التي تم التوافق عليها بين تل أبيب وعمان، كجزء من ترتيب الأوضاع الأمنية في الحرم القدسي. يشار إلى أن موافقة الأردن على نصب الكاميرات قوبلت بمعارضة فلسطينية فصائلية وجماهيرية واسعة، اعتبرت أنها تسهم في تمكين الاحتلال من فرض هيمنته على الحرم القدسي.

وزعم المركز أن المستويات الرسمية في عمان، منزعجة جداً من زيادة مظاهر تصدي السلطة الفلسطينية للقضايا التي تتعلق بالمسجد الأقصى في المحافل الدولية، والتي كانت آخرها النقاشات التي شهدتها اجتماعات منظمة "اليونسكو" بشأن الحرم. وحسب المركز، فإن خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبدالله الثاني أخيراً حمل في طياته مؤشرات على التوتر في العلاقة مع السلطة الفلسطينية، إذ خلا من أية إشارة إلى التزام الأردن بدعم فكرة إقامة دولة فلسطينية. وقال المركز، الذي يرتبط بدوائر صنع القرار في تل أبيب، إن مسؤولين في الأردن وجّهوا تهديدات للسلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أن هؤلاء المسؤولين

Qantara للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أوضحوا لقيادات في السلطة بأن عمان يمكن أن تسلك في معاملة الفلسطينيين في الضفة الغربية الطريق نفسها لتعامل مصر مع قطاع غزة.

حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية؟

ماوريتسيو جيري "منتدى فكرة" معهد واشنطن 2\6\2016

نشرت مجلة "فورين بوليسي" مؤخراً مقالاً يعارض تحميل اتفاقية سايكس بيكو مسؤوليّة التوتر الذي يشهده الشرق الأوسط حالياً. وفيما قد يكون كاتب المقال قد بالغ كثيراً في تبرئة المعاهدة وموقّعيها من اللوم المُلقى عليهما، إلا أنه من المؤكد أنّ الحدود التي ساهمت هذه الوثيقة في رسمها ليست المذنب الوحيد الذي سبب حالة عدم الاستقرار في المنطقة. فقد نتج عن استخدام سايكس بيكو ككبش فداء ما هو أخطر بكثير؛ إذ أُطلق النّداء لإعادة رسم الحدود من أجل بناء دول ذات قومية واحدة وفقاً للنموذج الأوروبي. ولسخرية القدر، لن تسبب محاولة التخلص من إرث سايكس بيكو إلا باستمرار اندفاع الغرب التاريخي إلى التدخل بشؤون الشرق الأوسط.

لطالما كانت مواقف السياسة الأوروبّية إزاء العالَم الإسلامي عبارة عن تشكيلة من سياسات مبدأ "فرّق تسُد" منذ اجتياح نابليون لمصر. فقد أشار المؤرّخ البارز برنارد لويس إلى أنّ الحملات النابليونية في مصر وسوريا أثبتت إلى الأجيال اللاحقة أنّ مجرّد قوّة أوروبية صغيرة قادرة على احتلال الأراضي الإسلامية وحكمها، وأنّ لا شيء قادر على إزاحة هذه السلطة إلا عن طريق أحد البلدان الأوروبية الأخرى. وعلى الرغم من انتقاد المنظّر العربي إدوارد سعيد وجهة نظر لويس المشرقية، لا يمكن إنكار تأثير المعاهدات السياسية الأوروبية في الساحة الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فبدءاً بالحلف الأنجلو الروسي للسيطرة على بلاد فارس وأفغانستان، ومروراً باتفاقية سايكس بيكو مع ما نتج عنها من إعادة ترسيم الحدود بعد الحقبة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى النفوذ الأوروبي اللاحق عبر الانتداب والاحتلال، تحاول السلطات الأوروبية إعادة هيكلة الشرق الأوسط على الصورة الّتي تراها مناسبة منذ أكثر من قرنٍ من الزمن.

وقد ركز التدخل الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية على دعم القوى الإقليمية الأساسية، أي إسرائيل وتركيا والسعودية وإيران ومصر، بغية تحقيق أهداف استراتيجيّة. ومقارنةً بذلك، حاولت القوى الأوروبية باستمرار إدخال فكرة "الحداثة" إلى العالَم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وركز هذا التدخل على استبدال هويات الجماعات في الشرق الأوسط بمبدأ المواطنية الفردية المبنية على نموذج الدولة الفرنسية. ومع ذلك، اختلف شكل الحوكمة الذي اعتمدته كلّ من المنطقتين عبر التّاريخ كليّاً. فقد بنى نظام "الملة" الخاص بالإمبراطورية العثمانية الحوكمة الإقليمية على القيادة الجماعية الدينية وعلى المقاطعات الاستراتيجية المتعددة الأعراق، في حين بنى العالَم الأوروبي المسيحي نفسه في أممٍ ذات عرق واحد. غير أنّ هذا النموذج الأخير هو المثال الذي أيدته دكتاتوريات الشرق الأوسط المدعومة من الغرب، واستمرت في تأييده.

إلا أنّ النموذج الأحادي العرق سيصبح أكثر فأكثر غير ملائم ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً في الاتحاد الأوروبي، حيث تنشأ مجتمعات جديدة متعددة الثقافات بدافع الضرورة. فالمؤسسات القوية والشاملة في الدول المركزية الضرورية لدعم الديمقراطية العملية والتنمية في العصر الحديث، غير مضطرة لاتباع نموذج الدولة الأمة الأوروبي - حيث تقوم المواطنة الفردية بالضرورة على بعض العناصر المشتركة منها الهوية واللغة المشتركة . وبما أنّ الدول الأمم لا تنفك تواجه اليوم انتهاكات من قبل الجهات غير الحكومية او عبر الوطنية لحدودها الفعلية والوهمية، يجب أن يعتمد واضعو السياسات في كل من أوروبا والشرق الأوسط تشكيلات بديلة لبناء الدولة، بالاستناد إلى التعددية الشاملة.

وتتعدد الأعراق والديانات في جميع البلدان تقريباً، باستثناء كوريا الشمالية والجنوبية واليابان وبعض البلدان الأوروبية الوسطى. وصحيحٌ أنّه في بعض البلدان، مثل يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسوريا، استخدمت النخب السياسية هذه الأعراق

والديانات لتغذية النزاع. لكنّ الاختلافات في بعض البلدان مثل كندا وإندونيسيا لاقت قبولاً وتمت حمايتها من خلال رفع شأن التعددية والتسامح واعتبارهما أساساً للتطور الديمقراطي الوطني.

وفي الشرق الأوسط، قد يبقى تعدد الثقافات والقوميات الذي طبع القرون الماضية حقيقةً في المستقبل، إذا تمت إعادة تصوره بطريقة تتناسب مع تعدد الهويات الحالية. وما زالت الدول الأحادية القومية في المنطقة كثيرة - وتكافح إسرائيل لتصبح إحداها، كما تطمح تركيا أن تبقى واحدةً منها، ويبدو أنّ نية المفاوضات الراهنة في سوريا مماثلة - لكن حتى أكثر الدّول تجانساً ستضطر إلى الحد من تجانسها في هذا العالم الذي يتزايد خضوعه لتأثير العولمة. وفي النهاية فالأمة التي لا تعكس التعددية المحلية في سياستها سينتهي بها الامر في نهاية المطاف الى استنفاذ طاقتها للحفاظ على الوضع الراهن الذي قد يُستغَل لتحقيق التطور التكنولوجي والمجتمعي. كما ستكون قدرة هذه البلدان على استقطاب مختلف منافع المجتمع العالمي محدودة، سواء على صيد الشركات الدولية أو على صعيد التبادل الثقافي والسياسي.

وتحمل العولمة في طياتها التنوع الذي يحارب العزلة. وقد تكون الأنواع الجديدة من الدول المتعددة القوميات هي الحل الأفضل لضمان توسع بنية الدولة. لكن يجب ألا يأخذ تعدد الثقافات شكلاً "ممأسساً" أو "متعدد الطوائف" (كما في لبنان). على العكس، يجب أن يأخذ شكل التنوع "الموحّد"، كالذي قد تطوره تركيا إذا اعترفت سلطتها بالقوة المحتملة المترتبة عن دمج هوية شعبها الكردي بهوية الأمة ككل. وهذا هو النموذج الذي يجب أن تشجعه البلدان الأوروبية، ليس من خلال الضغط المباشر، بل من خلال مشاركتها في النظام العالمي وتحفيز المساعي المحلية بالإضافة إلى التعددية على مستوى الدولة.

وعلى عكس النموذج الأوروبي التاريخي، ربما يشكل النموذج الإندونيسي مثالاً أفضل للشرق الأوسط. فهو خير دليل على أنّ عدداً هائلاً من المجموعات العرقية والديانات قادر على التعايش في جوٍّ من الديمقراطية التي لا تغضّ النظر عن الغالبية المسلمة في البلد. ويعود سبب نجاح إندونيسيا إلى الاعتراف بهويات الجماعات التقليدية. ولا يعود سبب علمانية الدولة إلى فرض قيم التعددية وفقاً للنموذج التنازلي، بل إلى فلسفة بانكسيلا المترسخة في أسس الدولة نفسها، والجامعة لتقبل تعددية الأديان وللإيمان بأنّ الدين هو إلهام وليس فرضاً في الحياة السياسية.

لقد كان الشرق الأوسط تعددياً لقرون، وباستطاعته أن يبقى كذلك، لكن يجب على السلطات الأوروبية أن تسمح للمنطقة بالاعتراف بهوياتها المتعددة بدلاً من التعتيم عليها، وتطوير أممٍ شاملة. وعوضاً عن تشجيع الانقسام إلى دول قومية عرقية والتي تتسبب دائماً في النزاعات الحدودية، يبدو أنّ التعددية تبقى السبيل الأفضل لتحقيق ما اعتبرته أوروبا غالباً سبب تدخلها في شؤون الشرق الأوسط على مدى القرن المنصرم، أي التطوير وإرساء الديمقراطية.

آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط!

مركز مدار – المشهد الاسرائيلي 1\6\2016

أكدت دراسة جديدة صادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في مناسبة مرور مئة عام على اتفاق سايكس- بيكو (1916)، أن الحروب الأهلية التي اندلعت في السنوات الأخيرة في عدد من الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن صعود حركات تتغذى أساساً من "ظاهرة التطرف الإسلامي"، تشكل تحدياً للبنية السياسية الحالية للمنطقة ولسيادة الدولة.

وأشارت إلى أن من الصعب افتراض إمكان إعادة استتباب النظام القديم، وإلى أنه في ضوء الواقع الإثني والديني المستجد، فإن المطلوب هو نظام جديد أكثر تمثيلاً، لكن من المهم في المقابل الامتناع عن خلق دول صغيرة، قدرتها على البقاء اقتصادياً وسياسياً ضئيلة للغاية.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وأضافت الدراسة التي أعدّها ثلاثة باحثين من المعهد هم إيتمار رابينوفيتش وروبي سيبل وعوديد عيران، أنه قد تكون ثمة ضرورة للجمع بين إعادة رسم الحدود وبين هيكليات سياسية جديدة لم يسبق استخدامها في هذه المنطقة، مثل الفدرالية أو الكونفدرالية. ومع ذلك، يبدو أن الأقليات والفصائل والحركات المتنازعة لم تصل حتى الآن إلى مرحلة الاستعداد لدرس ترتيبات دائمة سياسية جديدة في بيئتها الجغرافية، وأقل من ذلك استعداداً لرسم حدود جديدة. ولعل الظروف الحالية ليست ناضجة لهذا الأمر، بل أكثر لعله من غير المرغوب فيه حالياً أن يجري بشكل علني مناقشة تعديل متفق عليه للحدود الحالية واستبدال النظام القديم القائم على حكومة مركزية بمنظومة حكم مختلفة. وبنفس المقدار من غير المجدي الافتراض أن القوى المحلية المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط ستكون مستعدة للعودة إلى الوضع القائم الذي كان سائداً قبل الحرب.

وتابعت: أضحى مشهد مندوبي قوتين كبيرتين خارجيتين يعقدان لقاء سرياً ويتقاسمان المنطقة بين دولتيهما ويكرسان ذلك في اتفاقات دولية، مستبعداً في الزمن الحالي. ومع ذلك، كي يكون هذا الاتفاق احتمالاً وارداً، فهناك حاجة إلى اتفاق مبادئ أولي بشأن تغيير بنية المنطقة بين اللاعبين الرئيسيين الخارجيين. وبرأيها فإن سورية والعراق يمكن أن يصبحا دولتين كونفدراليتين، من دون تعديل حدودهما الخارجية الحالية. أمّا الحدود الداخلية فيمكن تحديدها بصورة عامة، والاتفاق على التفصيلات في مفاوضات تجمع الجهات التي من المتوقع أن تكون جزءاً من الهيكلية السياسية الجديدة/ الدول الفدرالية الحديثة. ومن شأن "سايكس - بيكو جديد" أن يشمل أيضاً تقسيماً واسعاً بين قوة المركز وقوى الوحدات المكونة للدول الفدرالية.

كما سيكون من الضروري منع اللاعبين الإقليميين من تخريب مخطط الاتفاق المقترح، ضمن محاولة للإيقاع بين القوى الكبرى الخارجية من أجل إدامة الفوضى في المنطقة. وتالياً، هناك ضرورة حيوية للتوصل على الأقل إلى تفاهم واسع واتفاق عام بين الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي. وفقط عندئذ ستنضم الدول الرئيسة في المنطقة: مصر؛ السعودية؛ الأردن؛ إيران؛ تركيا. وفي المرحلة الثالثة، سيُطلب من بعض اللاعبين المحليين إعطاء موافقتهم على المخطط المقترح.

وقالت الدراسة إن إحدى نقاط الاختلاف الأساسية بين عام 1916 وعام 2016 تكمن في عدم وجود قوة عظمى خارجية قادرة على فرض تسوية حتى لو كانت تسوية متفقاً عليها في المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن عدم استعداد لاعبين رئيسيين من خارج المنطقة لنشر قواتهم العسكرية في الميدان يحرمهم من أداة فعل رئيسة. ومع ذلك، فإن منع وصول أسلحة إلى أيدي تنظيمات تعارض تسوية سياسية، ومنع انضمام متطوعين جدد إلى القوى المحلية، فضلاً عن تدمير ترسانات ومخازن الأسلحة، من شأنه أيضاً أن يسرع الاستعداد لإجراء تسويات.

ورأت أنه لعله من السابق لأوانه إعلان "سايكس - بيكو" جديد، لكن آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يبقي على أجزاء حالية من النظام القديم لا تزال ذات صلة، ويضيف إليها مكونات جديدة، بهدف الاستجابة لتغيرات جارية في المنطقة خلال المئة عام الأخيرة.

ولدى تطرق الدراسة إلى المنظور الإسرائيلي- الفلسطيني، قالت: من الواضح أنه في إطار البحث عن نظام إقليمي جديد، لا يستطيع المجتمع الدولي تجنب التطرق إلى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. فانهيار النظام القديم في قلب منطقة الشرق الأوسط ولّد تأثيرات متضاربة في الطريق المسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا ريب في أنه يصعب تصور إقدام حكومة إسرائيلية على مجازفات في الظروف الإقليمية الحالية، ومع ذلك فإن التطورات الحالية فتحت مجالاً جديداً لأفكار وحلول خلاقة. وينبغي للإسرائيليين والعرب على حد سواء تذكر حقيقة أن نظام سايكس- بيكو كان من فعل قوى خارجية تدخلت في المنطقة. واليوم، بعد مرور مئة عام على هذا الاتفاق، لدى شعوب المنطقة فرصة كي يصنعوا تاريخهم بأنفسهم.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وحول منشأ اتفاق سايكس- بيكو وخصائصه الرئيسة، جاء في الدراسة:

يشير مصطلح "سايكس - بيكو"، بمعناه الأبسط والأدق، إلى اتفاق جرى توقيعه في أيار 1916 بين السير مارك سايكس، وهو دبلوماسي بريطاني خدم إبان الحرب العالمية الأولى، وبين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، ويتعلق بالوضع في منطقة الهلال الخصيب (المشرق وبلاد ما بين النهرين) في نهاية الحرب، انطلاقاً من فرضية أن الإمبراطورية العثمانية، شريكة ألمانيا في الحرب، آيلة إلى التقسيم بين القوى العظمى. وهكذا، خططت بريطانيا وفرنسا لتقاسم السيطرة والنفوذ في المنطقة مع جعل فلسطين كياناً دولياً.

وبناء على المصالح الإستراتيجية لبريطانيا ومطالبة فرنسا التاريخية بمكانة خاصة لها في المشرق، جرى الاتفاق على أن تحصل بريطانيا على منطقة بلاد ما بين النهرين مع جسر بري إلى البحر الأبيض المتوسط، بينما تحصل فرنسا على لبنان وقسم كبير من سورية.

وأضافت: إن اتفاق "سايكس - بيكو" هو أحد مكونات الدبلوماسية السرية التي لها علاقة بمنطقة الشرق الأوسط في زمن الحرب، إذ واكبته اتفاقيات مع دولتين أُخريين معنيتين بالمنطقة هما: روسيا وإيطاليا، بالإضافة إلى سلسلة خطوات وتعهدات بريطانية تجلت لاحقاً، بينها وعد بلفور ورسائل موجهة إلى العائلة المالكة الهاشمية.

وعلى الرغم من هذه التعديلات التي طالت هذا الاتفاق، فإن مصطلح "سايكس - بيكو" يشير إلى مجمل التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وإلى النظام السياسي الذي أرسته.

وفي الواقع، فإن المنظومة السياسية التي تمخضت عن المرحلة الأخيرة من الحرب وعن الحركة الدبلوماسية التي أعقبتها، كانت مغايرة كلياً للواقع الذي تصوره كل من سايكس وبيكو، وذلك على الشكل التالي: 1) فلسطين على ضفتي نهر الأردن أصبحت منطقة انتداب بريطاني (قرار عصبة الأمم)؛ 2) بموجب اتفاق بين رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج ورئيس الحكومة الفرنسية جورج كليمنصو، تحوّل الموصل وشمال العراق من منطقة خاضعة لسيطرة فرنسية إلى منطقة خاضعة لسيطرة بريطانية، وجرى ضمهما إلى المملكة العراقية؛ 3) كجزء من الاتفاق ذاته، أطلقت بريطانيا يد فرنسا في المنطقة التي أعطيت لها، فاستغلت فرنسا ذلك لتوسيع مساحة لبنان على حساب سورية وقسمت سورية إلى أربع ولايات؛ 4) أنشأت بريطانيا "إمارة شرق الأردن" إرضاء للملك عبد الله، واقتطعتها لاحقاً من أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب؛ 5) لواء الإسكندرون على الحدود التركية-السورية أعطي مكانة خاصة، وفي نهاية المطاف تنازلت عنه فرنسا لمصلحة تركيا عشية الحرب العالمية الثانية.

إن الدول العربية التي نشأت بهذه الطريقة، مثل العراق وسورية والأردن ولبنان، أصبحت جزءاً من منظومة دول عربية أوسع لا تمت في معظمها بأي صلة لاتفاق سايكس - بيكو.

وإذا نظرنا إلى الوراء، يمكن أن نرى بوضوح وطأة القدم الخشنة للاستعمار الأوروبي في سلسلة الخطوات والأحداث السابق ذكرها. فعلى الرغم من أن سورية والعراق ولبنان تشكل كيانات تاريخية وجغرافية، فإن الدول التي نشأت تحت هذه الأسماء كانت صلتها ضعيفة بالواقع على الأرض. وكانت ولادة لبنان الكبير خطأً جسيماً زعزع تماسك واستقرار الكيان اللبناني الذي هو أصغر حجماً. وتحولت سياسة "فرق تسد" وضم أقليات إلى سورية إلى عقبة رئيسة في وجه تبلور كيان سوري. وهناك خطأ إضافي تمثل في عدم استخدام المنطقة الواسعة على ضفتي نهر الأردن لخلق تمييز واضح بين كيان عربي وكيان يهودي. كما بقي الأكراد محرومين من وطن قومي.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وتفاقمت هذه النُذر السيئة لاحقاً مع حركة الوحدة العربية التي اعتبرت كل هذه الدول دولاً عربية. بيد أن ضرورة الاعتراف بتنوع دول المشرق والتكيف وفق هذا التنوع من خلال بناء منظومة سياسية تعددية هو في صميم العاصفة الهوجاء الحالية.

وضع اتفاق سايكس - بيكو على الصعيد القانوني

وحول العنوان أعلاه جاء في الدراسة:

إن اتفاق سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام 1916 يحدد نطاق النفوذ البريطاني ونطاق النفوذ الفرنسي في الإمبراطورية العثمانية. وآنذاك كان للاتفاق المذكور صلاحية قانونية ملزمة في كل من بريطانيا وفرنسا، ولكن كانت صلاحية مشروطة فيما يتعلق فقط بالحلفاء المشاركين في هزيمة العثمانيين. وحقيقة أنه كان اتفاقاً سرياً ولم يأخذ بالضرورة في الحسبان إرادات شعوب المنطقة، لم تؤثر في طابعه الملزم وفق القانون الدولي.

وفي إطار معاهدات سيفر (1920) ولوزان (1923)، تنازلت تركيا لكل من بريطانيا وفرنسا عن جميع مطالبها بالنسبة إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية الواقعة خارج حدود تركيا الحديثة. وتبعاً لذلك كان لبريطانيا وفرنسا الحق القانوني في التدخل في تلك المناطق. ولم يحدد اتفاق العام 1916 بالتفصيل ما هي حدود المناطق المقصودة بذلك. لكن لاحقاً، حددت سلسلة من الاتفاقيات، الموقعة عام 1922 وعام 1923 من جانب البريطانيين والفرنسيين، حدود كل من فلسطين (شملت الأردن الحالي)، ولبنان، وسورية، والعراق. والقرار المتعلق بالحدود الإقليمية حصل على مصادقة عصبة الأمم، وبالتالي على شرعية دولية، علماً بأنه من الوجهة القانونية كان القرار ملزماً حتى من دون مصادقة عصبة الأمم.

وبموجب القانون الدولي الحديث، ترث الدول الجديدة تلقائياً الحدود التي تشكلت قبل استقلالها. وقد استُخدمت هذه القاعدة أيضاً من جانب إسرائيل وجارتيها، مصر والأردن، في معاهدات السلام فيما بينهما. ويحق للدول الجديدة الاتفاق فيما بينها على إجراء تعديلات في الحدود التي رسمها الاستعمار، لكن في غياب اتفاق كهذا، تبقى حدود الاستعمار القديمة. وفي جميع نواحي منطقة الشرق الأوسط استُبدل اتفاق سايكس- بيكو الأصلي باتفاقيات وتطورات لاحقة. غير أن الحدود التي رسمها البريطانيون والفرنسيون ضمن هذا الاتفاق، ونظراً إلى عدم وجود بدائل، بقيت حدود الدول في هذه المنطقة.

أنكون على موعد مع الهزيمة؟

فهمي هويدي — الشرق القطرية — 2016\6\7

كأننا على موعد مع الهزيمة في شهر يونيو. ذلك أن مؤتمر باريس للسلام يجهزنا لهزيمة سياسية لا تقل فداحة عن هزيمة يونيو العسكرية التي حلت بنا قبل نحو نصف قرن.

(١)

أعلنت بباريس في الثالث من شهر يونيو "المبادرة الفرنسية من أجل السلام" التي اعتمدت المبادرة العربية ضمن مرجعياتها، وتم ذلك بعد أيام من إعلان تحالف نتنياهو وليبرمان قبول الأخيرة "بعد تعديلها". تمهيدا للدخول في مفاوضات الحل المنشود. وشاءت المقادير أن تحل في الخامس من شهر يونيو الذكرى التاسعة والأربعون للهزيمة العسكرية الفاضحة التي نزلت بمصر والعالم العربي في عام ١٩٦٧. وإذ استهدفت إسرائيل آنذاك قصم ظهر العرب، فإنها هذه المرة تحيك مؤامرة تستهدف طرحهم أرضا وإعلان نهاية الصراع بمشاركة ومباركة عربية.

ألَّب علينا المواجع وذكرنا بما نسيناه أو تناسيناه الصحفي الفرنسي الكبير إريك رولو الذي ارتبط اسمه بصحيفة "لوموند" طوال أربعين عاما، في مذكراته التي نشرت بالعربية في القاهرة، تحت عنوان "في كواليس الشرق الأوسط". ورغم أن

المذكرات صدرت في باريس عام ٢٠١٢، فإن قراء العربية لم يتح لهم أن يطالعوها إلا في العام الحالي (بعد مضي سنة على وفاته)، من خلال ترجمة رشيقة قامت بها الدكتورة داليا سعودي قدم لها الدبلوماسي الجزائري المخضرم الأخضر الإبراهيمي وآلان جريش محرر لوموند دبلوماتيك والابن الروحي للكاتب الراحل.

أهمية الكتاب تكمن في أنه قدم عرضا مستفيضا لخلفيات الهزيمة التي لا يعرفها كثيرون في العالم العربي ويتناساها الساسة الضالعون في المؤامرة الخطرة التي تحاك الآن. وكان إريك رولو من أفضل المؤهلين للكشف عن تلك الخلفيات، ليس فقط بسبب موهبته العالية واتصالاته الوثيقة مع مختلف الأطراف التي فتحت أبوابها وأفشت أسرارها له، ولكن أيضا لأنه كان صحفيا نزيها لم يخف تأييده لحركات التحرر الوطني وحماسه للتجربة الناصرية. وفي الوقت ذاته فإنه لم يخْفِ أيضا معارضته للمشروع الصهيوني رغم ديانته اليهودية. ولا أعرف مدى تأثير أصوله المصرية على مواقفه، وإن كان واضحا في كتاباته أن انتماءه إلى اليسار كان له النصيب الأكبر من التأثير الذي دفعه إلى تبنى تلك المواقف.

(٢)

لست بصدد استعراض الكتاب الذي صدر في ٣٧٥ صفحة، لكنني سأتوقف فقط عند بعض المعلومات ذات الدلالة التي أضافها ونسيناها، والتي يتعين استحضارها ونحن نتأهب لاستقبال رياح المؤامرة الحالية. من ذلك أن الرجل تلقى دعوة من الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة مصر نقلها إليه الأستاذ لطفي الخولي الذي زار باريس آنذاك حاملا رسالة بذلك المضمون من الأستاذ محمد حسنين هيكل. وحين جاء إلى القاهرة في عام ١٩٦٣ استقبله الرئيس عبد الناصر (كانت تلك بداية علاقة وثيقة ربطت بينهما) الذي قال له إن إسرائيل يجب أن تعيد الأراضي المحتلة وأن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم، وأضاف عبد الناصر أنه لا يوجد مشروع لتسويه حالة الحرب لأن إسرائيل لا توافق إلا على سلام بناء على شروطها، وحين سأله إريك: ما هو الحل الذي تقترحه؟ عندئذ رد عبد الناصر عليه قائلا: إن كان لديك حل تقدمه، فيسعدني أن آخذه في الاعتبار.

التقط الرجل كلمات عبد الناصر واعتبرها بمثابة "بالون اختبار لجس النبض ودعوة للحوار"، على حد تعبيره، وفي أول زيارة له إلى تل أبيب، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول الذي اعتبره رجلا معتدلا وميالا للحلول الوسط، ونقل إليه كلمات عبد الناصر، ووصف تلك اللحظة قائلا: "كنت أنتظر أي شيء غير رد فعله الحاد حين باغتني قائلا: ولا شبر واحد ولا لاجئ واحد". وكانت تلك الكلمات الوحيدة التي صدرت عنه بجفاء، وبعدها استعاد هدوءه وأجاب عن بقية أسئلته.

الموقف الذي تبناه القيادي الإسرائيلي "المعتدل" في ذلك الوقت المبكر التزمت إسرائيل به طول الوقت في كل مراحل المفاوضات. وقد عبر عنه المسؤولون الإسرائيليون في كل مناسبة. ذلك أنهم لم يكونوا مستعدين لأي كلام بخصوص الأرض أو عودة اللاجئين. بل كلما ازداد توسعهم في الأرض بقوة السلاح ازداد تمسكهم بها. وقد نقل عن نائب رئيس مجلس الوزراء إيجال ألون مثلا قوله: "إن إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا يعنى تفكيك دولة إسرائيل". كما نقل عن وزير الخارجية أبا إيبان قوله: "إن حدود ما قبل الحرب هي حدود أوشفيتز" (معسكر الإبادة الأشهر الذي أقامه النازيون لليهود) وهي نفسها الحدود التي سمحت لإسرائيل مع ذلك بالانتصار في ثلاث حروب متعاقبة في غضون عشرين سنة.

الرسالة هنا أن إسرائيل تعتبر كل ما وضعت أيديها عليه هو "أرض الأجداد" وعلى كل من يتطرق إلى الموضوع أن يضع المعلومة في اعتباره. الأمر الذي يفترض أن يثير السؤال التالي: على أي شيء يتم التفاوض إذن؟

(٣)

الرسالة الأخرى التي نتلقاها من المذكرات هي أن إسرائيل ليست مكترثة بالسلام في المنطقة، ذلك أن تسوية النزاع مع العرب قد يؤدي إلى تسديد ضربة قاتلة للمشروع الصهيوني. وهي الفكرة التي تبناها الصحفي الإسرائيلي مارك هليل الذي نشر

كتابا بعنوان "إسرائيل في مواجهة خط السلام"، وأيدها علماء اجتماع إسرائيليون اعتبروا أن حروب الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ نمَّت الوحدة الوطنية بدرجة فاقت أثر المدرسة والجيش.

أثار إريك رولو هذه النقطة في سياق حديثه عن حوار أجراه مع بن جوريون أحد مؤسسي الدولة في عام ١٩٦٥ ذكر فيه أن الإحساس القومي لدى الإسرائيلي تغذى على المدرسة والجيش والاقتتال مع العرب (إضافة إلى التوراة)، إلا أنه أضاف أن ذلك الصراع له الدور الأكبر في تعميق ذلك الإحساس. وخلال ذلك الحوار كرر بن جوريون لاءات ثلاث: رفض رد شبر من الأرض، ورفض أي لاجئ، إضافة إلى رفض أي تسوية مع الرئيس عبد الناصر.

من النقاط المهمة التي ذكرها في هذا الصدد أن عبد الناصر كان مقتنعا في البداية بأن الصراع لن يحل عسكريا، ولذلك سعى إلى التوصل إلى حل عادل يلبي حدا معقولا من حقوق الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل هي التي رفضت أي تفاهم حول الحل. آية ذلك أنه وجه الدعوة إلى ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي لزيارة مصر والتفاهم حول الموضوع، وقد استقبل الرجل الدعوة بحرارة وحمل الفكرة إلى تل أبيب قبل البدء في تحريك الملف، إلا أن رئيسة الوزراء آنذاك جولدا مائير صدته ورفضت فكرة الزيارة، وما حدث مع جولدمان تكرر مع رسائل أخرى وجهها عبد الناصر للقادة الإسرائيليين، الذي رفضوا في كل مرة دعواته للتفاهم. لأنهم لم يريدوا مخاطبة زعيم عربي له كبرياؤه ويقف على قدميه، وظلوا يؤثرون الحديث مع المهزومين والمنبطحين.

كان إريك رولو في القاهرة خلال الأيام التي سبقت الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، وتصاعدت فيها مؤشرات التوتر بين مصر وإسرائيل بسبب قرار عبد الناصر إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية في القاهرة. أيضا تواجد السفير الأمريكي روبرت أندرسون مبعوث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون الذي أوفده لإدارة الأزمة. وكان المبعوث الأمريكي قد التقى الرئيس عبد الناصر الذي أعرب عن رغبته في تفادى النزاع المسلح واقترح إرسال نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن في ٧ يونيو لاستكشاف إمكانية التوصل إلى تسوية مرضية للطرفين مع موشيه ديان الذي عين لتوه وزيرا للدفاع. وإلى أن يتحقق ذلك فإن عبد الناصر ذكر أنه سيغمض عينيه عن عبور سفن الشحن الإسرائيلية ذات الطبيعة غير الإستراتيجية باتجاه ميناء إيلات عبر خليج العقبة، وفي اليوم التالي للقاء بعث عبد الناصر إلى جونسون بمضمون مقترحاته التي أكد فيها بقوة رغبته في تسوية النزاع سلميا. إلا أن الرئيس الأمريكي خدعه وكذب عليه. ففي حين طلب منه عدم المبادرة بالنزاع المسلح، فإنه كان قد أعطى لإسرائيل موافقته على شن هجوم ضد مصر. وأدى ذلك إلى عنصر المفاجأة الذي أعطى الدولة العبرية تقدما حاسما مكنها من تحقيق مرادها.

(٤)

خطة تدمير الطيران المصري التي حملت اسم "فوكس" كانت معدة لدى الإسرائيليين منذ عام ١٩٦٣، بعدما أدركوا أن عدوان عام ١٩٥٦، الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا، لم يحقق لهم ما يريدون. ذلك أنهم خلال تلك الفترة كانوا قد جمعوا معلوماتهم وأعدوا عدتهم للانقضاض على مصر واجتياح الجيران بما يضيف إلى إسرائيل ثلاثة أضعاف مساحتها. ومع حلول صيف عام ١٩٦٧ اعتبرت قيادة الأركان الإسرائيلية أن قرار شن الحرب وتوجيه الضربة قد نضج. وكانت العقبة التي واجهتهم أن رئيس الحكومة ليفي أشكول كان محبذا للحل السلمي ورافضا فكرة الحرب الوقائية. وشهدت إسرائيل خلال تلك الفترة صراعا غير مسبوق في تاريخها بين رئاسة الأركان والحكومة. إذ كانت تلك المرة الأولى التي يطمع فيها العسكريون في فرض قرار سياسي على السلطة المدنية. وحسب وصف الكاتب فإن الصراع أخذ عدة أشكال، من ممارسة للضغوط وعمليات الابتزاز إلى رشق بالسباب ونصب تحديات وتهديدات مستترة بالانقلاب. في هذا السياق دأب الجنرال "ياريف" رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) على إرسال تقارير يوما بعد يوم تنذر بأعلى مستويات الخطر. فتارة يكتب أن طائرات مصرية حلقت فوق المنشآت النووية في ديمونة استعدادا لقصفها. وتارة يكتب أن القوات المصرية المرابطة على الحدود تتزايد أعدادها وأعلنت

حالة التأهب استعدادا للهجوم، وأن تلك القوات مزودة بأسلحة كيماوية وإشعاعية.. إلخ. الشاهد أن الحكومة تعرضت للتضليل والابتزاز. وهو ما اعترف به الجنرال رابين في وقت لاحق، حين صرح لإريك رولو في حوار نشر على الصفحة الأولى للموند في فبراير عام ١٩٦٨، بأن عبد الناصر لم يكن يريد الدخول في حرب وإن تظاهر بغير ذلك. ورغم أن رئاسة الأركان الإسرائيلية كانت مدركة أنه ليست لديه نية القتال، فإنها مارست ضغوطها الشديدة على الحكومة التي وافقت أخيرا على شن الحرب. كما مارست اللوبيات الصهيونية في واشنطن ضغوطها على الرئيس جونسون حتى انتزعت منه مباركته للقرار، إلى أن دارت الساعة ووقعت الواقعة في الخامس من شهر يونيو. وأحدثت دويها المشهود في العالم العربي مصحوبا بجرح كبير وعميق، لم يندمل حتى الآن.

في المذكرات وقائع ودروس عديدة مهمة يخلص المرء منها إلى أن مصر هي المشكلة وهي الحل، وضعفها وقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية هما العنصر الحاسم في المواجهة. وما لم يتحقق ذلك فإن الاستكبار الإسرائيلي سيستمر ويتزايد، ويظل كل حديث عن المفاوضات من قبيل الهراء الذي يضيع الوقت ويبدد الجهد. وهو ما يسوغ لنا أن نقول بأنه في ظل موازين القوة الحالية فإن أي حديث عن المفاوضات يظل حلقة في مسلسل الهزائم التي أدمنها بعض العرب. وأخشى أن يستثمر الإسرائيليون الوهن العربي المخيم لطي الصفحة واختتام المسلسل بحلقته الأخيرة التي يلوّح فيها التحالف الفاشي في تل أبيب بتوجيه الضربة القاضية من خلال "التوافق" مع بعض القادة العرب "المعتدلين"!

مأزق معسكر سياسي: طريق العنف (4-5)

عزمي بشارة العربي الجديد 2016\6\7

لا نكتب هذا المقال على المستوى "شبه النظري" الذي ينتج (أو يدحض) مقولاتٍ من نوع أن العنف مطبوعٌ في الإسلام، أو في الدين والمقدس عموماً، (أو حتى في جوهر الإنسان، ولمَ لا ما دامت مقاربة العنف تنطلق من جواهر ثابتة؟)، فليس هذا شاغلنا. نحن نقصد العنف السياسي المترتب على العوامل التالية:

أولاً، فرض معايير وسلوكيات محددة على الناس، باعتبارها مشتقةً من واجباتٍ دينيةٍ مطلقة، واعتبار هذا الإملاء في صلب مهمة حركةٍ دينيةٍ سياسيةٍ ما، وتعريفها لذاتها. ما يخالف فهم كثير من المتدينين للجوهر الإيماني الديني، باعتباره قائماً على خيار حر. وغالباً ما لا ينتظر مثل هذه الحركات حتى الإمساك بدفة الحكم، لفرض إملاءاته على الناس، فقد يبدأ بممارسة الإملاء، وهو في المعارضة.

ثانياً، اعتبار العنف وسيلةً وحيدةً للوصول إلى الحكم، بتشويهٍ بالغ للجهاد (حتى يصعب التعرف إليه). ويقوم هذا التعريف على تكفير الحاكم المسلم وغير المسلم، والمجتمع نفسه، ورفض سبل العمل المتصالحة نسبياً مع الواقع، ولو في سبيل تغييره.

ثالثاً، فقدان الأمل من التغيير بدون عنف، وتراكم الإحباط والنقمة على المجتمع والدولة والآخر بشكل عام، وذلك بعد تذويت ما يمكن اعتباره تكفيراً للمجتمع، وهجرة معنوية منه بتكوين مجتمع إسلامي بديل، يتم الانطلاق منه، لفتح معاقل الكفر (دار الحرب) كلها، وتأسيس دولة الخلافة الإسلامية.

رابعاً، مراكمة نفوس ذات مزايا متفاوتة انطوائية، حسّاسة جداً، أو حادة وانفعالية الطابع للغضب الشديد، نتيجة للتعرّض لظلمٍ بلا مخرج من نوع الإذلال المستمر والتمييز العنصري والتعذيب في السجون وغيره. (وقد يشمل المصدران الأخيران فئاتٍ آمنت بالتدرّج والإصلاح والخيار الديمقراطي، لكنها صدمت من ردة فعل النظام، أو عنف الثورة المضادة، في قمع تطلعاتها وتحركاتها السلمية).

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

خامساً، العنف الناتج عن عناصر جنائية إجرامية، أو على حافة الجنائية، تجد في الحركات الدينية المتطرفة ملاذاً للندم والتكفير، ومواصلة العنف في الوقت نفسه.

لا يدخل ضمن روافد العنف الديني أعلاه ذلك العنف السياسي غير المدفوع دينياً، والذي قد يقوم به متدينون وغير متدينين، كدفاع عن النفس، وكرد فعل على عنف الأنظمة في مراحل الانتقال العاصفة.

لقد تقاطعت هذه المصادر الخمسة وغيرها (العنف الطائفي مثلاً) في عنف تنظيم الدولة الإسلامية الذي نشأ عن درجةٍ من درجات تطور السلفية الجهادية، في ظل الاحتلال والحكم الطائفي، وذلك بعد استبدادٍ مديد. التقت في العراق عوامل مثل تجربة تنظيم القاعدة في أفغانستان وتفرّعاتها في العراق، ونظام استبدادٍ في أجواء حصار وعزلةٍ دوليةٍ، يشن حملة إيمانية تشجع مظاهر التدين ويعادي الحركات الإسلامية في الوقت نفسه، والمعاناة في سجون الاحتلال الأميركي، ثم سجون النظام الطائفي ذي النزعات الاجتثاثية الانتقامية. ويحمل بعض قادة التنظيم "فضائل" هذه المراحل، وندوب تجربتها في سيَرِهم الذاتية. وقد أضاف تهميش العشائر العربية التي أصبحت تسمى عربية سنية، وإقصائها إلى درجة الإذلال، بعد مرحلةٍ من استخدامها ضد تنظيم القاعدة، بعداً شعبياً للتنظيم.

مشكلة هذا التنظيم أنه بلغ في "فقه التوحش"، وإدارته وتظهير العنف والتفنن فيه، درجة تنفير الجمهور منه؛ كما أنه احتكر الحقيقة المطلقة، وتكفير كل من لا يبايع خليفته باتهامه بالرّدة والخروج. ومع أن تنظيم الدولة يشكل امتداداً لنموذج طالبان (بسط السيطرة على الناس) وتنظيم القاعدة (الدعوة العالمية للجهاد) معاً، إلا أنه، خلافا لطالبان، لم يُمسك بالحكم في دولةٍ، بل يقيم دولته على أراضي دولٍ قائمة أصلاً من دون أن يمسك بالحكم فيها

لقد ساق تنظيم الدولة خطاب الإسلام السياسي السلفي الجهادي إلى أقصاه، أو استغله أداةً تعبويةً حتى استنزفه. ونقصد بذلك خطاب الحركات الإسلامية التي لا تؤمن بالتدرّج عبر "أسلمة المجتمع"، وإصلاحه بالدعوة والإرشاد، أو عبر تقديم النصح والمشورة للحكام، بل ترى إعلان الجهاد على المجتمع الكافر، وضرورة إمساك الدولة لفرض الإسلام الصحيح، إسلام السلف (كما يتخيّلونه طبعاً). كما ساق رفض المواطنة، فكرةً وممارسةً، والإصرار على تقسيم المجتمع، بموجب الطائفة التي ولد إليها المرء، أو بموجب صحة عقيدته، إلى درجة إعلان الحرب على جزءٍ كبير من المواطنين الذين يسمهم "الرافضة" و"الكفار" و"المنافقين" وغيرها من التسميات.

ولأنه دفع بهذا الخطاب إلى أقصاه، مصطدماً وجهاً لوجه بالدنيا (المجتمع والدولة والعالم)، فقد أدخله في أزمةٍ تتلخص بنفور العرب والمسلمين والناس أجمعين. لقد زجّ به ببساطة في صراعٍ مع متطلبات حياة الناس اليومية الحديثة (التعليم، والعمل، والطبابة، والتنقل، والفن والحس الجمالي، وتحقيق الأمن والاستقرار). والمشكلة أنه فعل ذلك كله معتمداً على نصوص دينية، وتفسيرات فقهية سلفية لهذه النصوص. وبعضُها يُدرَّس في مدارس بعض الدول العربية، ما جعل بعضهم يستنتج أن الذنب ذنب النصوص نفسها، فماذا فعل هؤلاء الشباب سوى تطبيقها؟ مثل هؤلاء ما كان يسرعون إلى مثل هذا الاستنتاج لو كان مطلعين على نصوصٍ من ديانات أخرى، مثل التوراة والتلمود، فهي تتضمن ما هو أعنف بكثير، وأكثر دمويةً، إلى درجة الحرج من اقتباسها.

ليس النقاش مع تنظيم الدولة لاهوتياً دينياً، أو فلسفياً، أو فقهياً حول تفسير النصوص. وفي رأيي، لم يعد التحدّي متعلقاً بالنصوص التي تعرّضت لأنواع النقد والتحليل والتأويل والتفسير والتمحيص كافة، ولا أظن المتطوعين لتنظيم الدولة يقرأون هذه التحليلات، أو يعبأون بها أصلاً. ويفترض أن يدور النقاش حول الظروف التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لنشوء قوىً تصر على ممارسة هذه النصوص حرفياً، وكأنها برنامج عمل، يتضمن سياسيات وإجراءات وإرشادات.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

هذا التجلي العنيف على نحو استثنائي لمّا سماه الإسلام السياسي عموماً "تطبيق الشريعة"، سوف يزجّ بكل من رفع هذا الشعار في المأزق. تماماً مثلما تسببت ممارسات بول بوت وستالين، وفشل تجربة الاتحاد السوفييتي بأزمةٍ للتيارات الشيوعية عموماً، حتى تلك التي انتقدت السوفييت. إذ تبين أن الجمهور المصدوم لا يميز كثيراً بين هذه الألوان داخل ما يعتبره التيار عينه، فكل من يستخدم عبارات اليسار مثل "الاستغلال الطبقي" و"ملكية الدولة وسائل الإنتاج" أصبح يربط ب"تجلي حقيقة هذه الشعارات" في معسكرات الاعتقال في سيبريا، وفي الفشل الذريع في التنافس مع الرأسمالية. وليست عدالة مثل هذه الأحكام موضوعنا هنا، بل ما ينتج عنها.

ومن شأن العنف الذي تجلى في ممارسات تنظيم الدولة، وتعامل هذا التنظيم مع منجزات التمدّن العربي والإسلامي، وصدمة الناس منه، وعزلته العربية والإسلامية والعالمية، أن يؤثر على مجمل تيار الإسلام السياسي الذي يستخدم المصطلحات نفسها في خطابه، حتى لو اختلف مع تنظيم الدولة على الأساليب، وحتى لو كفّره تنظيم الدولة وحاربه. سوف تزج أزمة ما بعد تنظيم الدولة بتيارات الإسلام السياسي في عملية مراجعات. سوف ينتقد بعض المثقفين الإسلاميين الصمت على التطرّف والاستهانة به في بداياته، وآخرون سوف ينتقدون طريقة الاعتماد على النصوص كتطبيق للشريعة في عصرنا، وسوف يذهب بعض الآخرين إلى حد نقد النصوص نفسها. المهم أن طريق تنظيم الدولة لا يفضي إلى دولة خلافةٍ، بل إلى مأزق العنف السياسي المدفوع دينياً.

أسامة الصغير لـ"العربي الجديد": التحالف مع "نداء تونس" مستقر

أجراه في الدوحة أنور الخطيب العربي الجديد 7\6\2016

يرفض المتحدث باسم حزب "حركة النهضة" التونسي، النائب في البرلمان، أسامة الصغير، الاتهامات التي وجهها الرئيس التونسي السابق، المنصف المرزوقي، ضد الحركة والتي ذهب فيها إلى حد اتهامها بـ"خيانته" بسبب تخليها عن التحالف معه، وعقدها تحالفا مع حزب "نداء تونس"، ومن خلال قوله إنّ "النهضة" قبلت بالمس بالسيادة التونسية من قبل دولة أجنبية.

ويقول الصغير لـ"العربي الجديد" أثناء زيارة قام بها إلى الدوحة، "إننا في حزب حركة النهضة نتحفظ على هذه الاتهامات، التي نعتبرها غير حقيقية وغير واقعية، ومن الصعب تصديقها، ولن نرد عليها، لأن رئيس حركة النهضة، الشيخ راشد الغنوشي، أوصانا ألا نخون العشرة مع الرئيس المرزوقي، قبل الثورة وبعد الثورة، ونحن لن نخون هذه العشرة بالرد على هذه الاتهامات، رغم أن لدينا الكثير مما نقوله".

وكان المرزوقي أعلن في تصريحات صحافية "أن حركة النهضة غيّرت خياراتها الأساسية بالتحالف مع النظام القديم بدلاً من التحالف مع الإسلاميين المعتدلين والعلمانيين المعتدلين"، مشيراً، في حوار بُثّ على قناتي "تونس" و"فرانس 24"، أواخر الشهر الماضي، إلى أن لقاء باريس الذي جمع بين الرئيس الباجي قايد السبسي، وزعيم "النهضة" راشد الغنوشي، تمّ من دون علمه". وأضاف المرزوقي أن الغنوشي، الذي كان وقتها حليفا لحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل"، قرر "عقد ذلك الاجتماع دون أن يكلف نفسه عناء إعلام حلفائه لا قبل اللقاء ولا بعده"، مشدداً على أنه "حمى البلاد والترويكا من انقلاب أكيد كان يعدّ له في تلك الفترة".

وحول الاتهام الخاص بانتهاك دول أجنبية للسيادة التونسية، بمعرفة "النهضة"، يقول الصغير إن "السيادة التونسية محفوظة وكل هذا الحديث لا أساس له من الصحة". وفي ما يتعلق بالتحالف القائم بين حزب "النهضة" وحزب "نداء تونس"، يوضح الصغير، أن "التحالف مستقر من جانبنا، لكن يواجه بعض الإشكالات، من جانب نداء تونس".

ويؤكد الصغير أن الحزب سيخوض الانتخابات البلدية المقبلة في جميع الدوائر الانتخابية، وأن هناك تفكيرا في خوض هذه الانتخابات في بعض الدوائر بلوائح مشتركة مع حزب "نداء تونس"، لكنه يقول إن هذا الأمر لم يحسم بعد، ومن المبكر

اتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن، لا سيما أن حزب "النهضة" ينتظر إقرار قانون الانتخابات البلدية، وبعدها سينخرط في حوارات مع مجموعة من الأحزاب"، على حد قول الصغير الذي لا يستبعد إمكانية عقد تحالفات في بعض المناطق.

من جانب آخر، يرى المتحدث باسم حزب "حركة النهضة"، أن الحزب خرج أقوى مما كان بعد المؤتمر العاشر، وأن من راهن على حصول انشقاقات فيه، خسر رهانه، لأن الحركة تعاملت بشفافية مع مختلف الآراء والتوجهات فيها، وهي أعلنت عن وجود وجهات نظر مختلفة فيها، حول هيكلية الحزب، وطريقة انتخاب المكتب التنفيذي، وقد طرحت جميع الخيارات أمام المؤتمر العام للحركة وتم التصويت عليها وحسمها من خلال الحوار والتصويت، إذ حازت خيارات الحزب الجديدة ولوائحه التنظيمية على نسب قبول عالية، من قبل أعضاء المؤتمر، وفق قول الصغير.

في هذا الصدد، يضيف الصغير أن نسبة التجديد في انتخابات مجلس شورى الحزب، قاربت الـ 40 في المائة، مشيراً إلى أن مجلس الشورى سيقوم بانتخاب الثلث المتبقي من الأعضاء، من القطاعات التي لم تمثل أو كان تمثيلها ضعيفاً في عضوية المجلس. ويتوقع في نفس الوقت أن يضم المكتب التنفيذي للحزب، الذي سيتولى الغنوشي اختيار أعضائه بعد التشاور، وجوهاً شابة وجديدة. ويؤكد أن أعضاء حزب "حركة النهضة"، الذين سيختارون الجانب الدعوي، استناداً إلى مبدأ التخصص الذي أقره المؤتمر العاشر، لن تكون لهم أية علاقات تنظيمية مع حزب "حركة النهضة"، الذي ستكون أبوابه مفتوحة لانتساب جميع التونسيين لعضويته، على حد قوله.

وينفي أن يكون غياب رموز التيار الإسلامي، خاصة في مصر والأردن وغيرها من الدول العربية، عن حفل افتتاح المؤتمر مقصوداً، لكنه يلفت إلى أن التركيز في دعوات حضور المؤتمر كان على منطقة دول المغرب العربي، وهي المنطقة التي تتواجد فيها الدولة التونسية وتتواجد فيها "النهضة"، إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي، بحكم القرب الجغرافي، وبحكم أن هذه المنطقة تعتبر حيوية واستراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية التونسية.

وحول مصادر تمويل المؤتمر العاشر للحركة، وحجم المبالغ التي صرفت، يقول إن تكلفة عقد المؤتمر لم تتجاوز 500 ألف دولار، وأن هذه المبالغ جرى توفيرها من خلال تبرعات أعضاء الحزب، الذين يصل تعدادهم الى نحو مائة ألف عضو، حيث كانت هناك رغبة قوية لدى أعضاء الحزب، في إنجاح هذا المؤتمر وإثبات قوته للشعب التونسي، والتأكيد على أن مشاغل الحزب، هي مشاغل جميع التونسيين.

سليماني وتفجير المخابرات الأردنية.. تصريح واتهامات تثير الشكوك

عمّان - الخليج أونلاين (خاص) 6\6\2016

أصاب الهجوم الذي نفذه مسلحون، فجر يوم الاثنين (6/6)، واستهدف مقراً لجهاز المخابرات الأردني في مخيم البقعة للاجئين، الواقع على بعد 22 كيلومتراً غرب العاصمة عمّان، حالة من الصدمة لدى الحكومة والمجتمع الأردني، لا سيما أنه أوقع خمسة قتلى من رجال الأمن، في حين لاذ المهاجمون بالفرار، في عملية مخطط لها.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه التحقيقات، تُثار عديد من التساؤلات عن الجهات التي يمكن أن تقف خلف هذا الهجوم، على الرغم من أن ما يتبادر إلى الأذهان هو تنظيم الدولة.

ولعل ما سيتذكره الأردنيون لدى الحديث عن احتمالات من يقف وراء الهجوم، هي تصريحات نسبت لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، في مارس/آذار من العام الماضي، التي قال فيها: "إن إيران أضافت الأردن لقائمة الدول التي تتحكم فيها، وإن الأردن تتوفر فيه إمكانية اندلاع ثورة إسلامية تستطيع إيران أن تتحكم فيها".

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

إذ طلب عدد من النواب في حينه من وزارة الخارجية الأردنية تعقب تلك التصريحات والوقوف عليها، مطالبين إيران بتقديم اعتذار للأردن.

- جاسوس لإيران .. هل من علاقة؟

الهجوم أعاد في الوقت ذاته إلى الأذهان قبض الجهات الأمنية الأردنية، العام الماضي، على جاسوس يعمل لمصلحة إيران، كان مكلفاً بإنشاء خلايا نائمة هدفها الإخلال بالأمن، وبتسميات مختلفة.

وقبل نحو شهرين شهدت الحدود الأردنية السورية عمليات تهريب مخدرات وسلاح، وتسلل أفراد ومركبات؛ ما أثار الشك لدى الرسميين الأردنيين بوجود جهة تحاول الإخلال بالأمن الداخلي للأردن، في حين أشارت أصابع اتهام مصادر مسؤولة نحو إيران في الوقوف وراء تلك العمليات؛ بسبب الموقف السياسي للأردن من الأزمة السورية.

على خلفية التدخلات الإيرانية في المنطقة؛ اتخذ الأردن قراراً متأخراً باستدعاء السفير الأردني في طهران للتشاور قبل نحو شهر ونصف الشهر بشأن ما وصفه بالتدخلات الإيرانية في الشؤون العربية، وهو ما فهم منه أنه موقف حاد من الأردن تجاه سياسات إيران في المنطقة، التي تتماشى مع الموقف الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية.

- خلايا نائمة .. هل أوقظت؟

منذ إحباط السلطات الأردنية مخطط تفجير بـ45كغ من مادة الـ (RDX)، شديدة الانفجار، أبريل/نيسان 2015، كانت مخبأة في منطقة ثغرة عصفور شمالي المملكة، بدأت عمان تواجه عدواً من نوع مختلف بعد اكتشاف أن إيران تقف وراء هذا المخطط، في وقت كان متوقعاً أن يوجه تنظيم "الدولة" عناصره لاستهداف البلاد.

فالعراقي خالد كاظم جاسم الربيعي، النرويجي الجنسية، المتهم بالقضية، لم يكن منتمياً لتنظيم الدولة أو غيره من التنظيمات المتشددة، بل ثبت حسبما نشرت صحف أردنية في حينه أنه مجند من المخابرات الإيرانية؛ وعمل في محطات التنصت التابعة للحرس الثوري الإيراني بهدف التنصت على الوحدات العسكرية العراقية؛ لكونه يجيد اللغتين العربية والفارسية.

وقد ألقت السلطات الأردنية القبض على المتهم في الثالث من أبريل/نيسان 2015، إلا أنه لم يصدر عن الحكومة أي بيان يتبنى اتهامات رسمية للجانب الإيراني، كما أنها أعلنت عن الحادثة بعد ثلاثة أشهر من إحباط العملية.

أما وزارة الخارجية الإيرانية فقد تجنبت هي الأخرى التحدث كطرف متهم، وأصدرت تصريحاً نقلته وكالة أنباء فارس الرسمية ينفي جملة وتفصيلاً ما ورد في "صحيفة أردنية" بخصوص القضية.

نتائج التحقيقات الأردنية مع المتهم، التي نشرتها صحيفة "الرأي" الرسمية وقتذاك، أشارت إلى أنه عمل في قسم مقاومة الطائرات، وقد تلقى العديد من الدورات الأمنية في إيران؛ منها دورة في اللياقة البدنية والرماية وعلى مختلف صنوف الأسلحة، وفتح الأبواب، وعمليات المراقبة وعملية اختيار البيوت الآمنة والكتابة بالحبر السري.

كما ذكرت أنه كُلف بالعمل في قسم العمليات الخارجية في المخابرات الإيرانية بداية التسعينيات، وسبق أن تم تكليفه من قبل المخابرات الإيرانية بتقديم الدعم اللوجستي وتهريب العناصر المقاتلة، التي شاركت في عملية اغتيال رئيس وزراء إيران الأسبق "شاهبور" من فرنسا إلى سويسرا، وشارك المتهم في عملية نقل جهاز قفل مركزي تم استخدامه في عملية اغتيال عن بعد لامرأة في مدينة إسطنبول.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- تكليف بتشكيل خلايا

وتم تكليف المتهم بالتوجه إلى الأردن بهدف الزيارة لمعرفة كيفية إجراءات التنقل بين المحافظات وتحديد مواقع الأحراش والغابات، فأقام فيها بعد وصوله مدة تزيد على الشهر، زار خلالها مختلف المناطق في الأردن مستخدماً السيارات السياحية وحافلات الأجرة.

ويبدو من خلال الإمكانيات المكلف بها المتهم، أن الاختيار الإيراني له لم يكن لاستخراج قنابل مدفونة بين العاصمة عمّان ومدينة جرش، واختيار مكان آمن لإخفائها كما ذكرت الصحف الأردنية، بل إن تنقلاته في أرجاء المملكة تشير بحسب مراقبين إلى أنه قد كلف إيرانياً بتشكيل ثكنات إيرانية وخلايا نائمة في البلاد من شأنها تفجير الوضع في أي وقت قد تختاره إيران.

- الأردن وإيران: علاقات متذبذبة

زار العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، طهران آخر مرة عام 2003، لكنه التقى مسؤولين إيرانيين في عدد من المحافل الدولية بعد ذلك.

وفي منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، عين الأردن وزير الإعلام الأسبق، عبد الله أبو رمان، سفيراً له لدى طهران، بعد أن وصل السفير الإيراني، مجتبى فردوسي بور، إلى الأردن، في الثاني من أغسطس/آب الماضي، للعمل سفيراً لبلاده في عمان، لينهي الجانبان بذلك القطيعة الدبلوماسية التي بدأت عام 2004 بعد تحذيرات للعاهل الأردني خلال حديثه مع إحدى الصحف الأمريكية من خطر تشكل "الهلال الشيعي".

وشهدت العلاقات الأردنية الإيرانية قطيعة أكبر استمرت قرابة عقدين من الزمان، بعد دعم الأردن للعراق في حربه مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies